

Mustafa@almudhaf.com

مصطفى غازي المصنف



الخصخصة والسرقة

في الآونة الأخيرة أصبحت الخصخصة هي الشغل الشاغل للشعب الكويتي، فانقسمت الآراء ما بين مؤيد ومعارض، والجدير بالذكر ان عدم اكتمال الصورة في اذهان البعض، مع كثرة تصاريح السياسيين «الجهلة» عن الشأن الاقتصادي، ادى الى اقتران مفردة الخصخصة بالسرقة.

لنشرح قصة الخصخصة باختصار:

هناك مرافق عامة في الكويت يقوم بادارتها وتشغيلها مدير كبير في السن، وبسبب عجزه اصبح يقدم خدمات بالية وقديمة لا تلبي هذا العصر، مع ذلك، لن يستطيع اي مستهلك محاسبة هذا المدير، لانه بطبيعة الحال المدير الوحيد والحصري لهذه المرافق.

كيف يتصرف المستهلك المسكين بهذا الموقف؟ فهو مجبور على ان يتقبل هذه الخدمات البالية رغم رداءتها، وعزائه الوحيد هو مطالبة المدير العاجز بتطوير خدماته.. واصبح يطالبه يوميا وعلى مدى ثلاثين عاما، دون اي نتيجة تذكر.

فهل من الحكمة ان تستمر المطالبات لمدة اكثر؟ او ان يتبدل المدير المشلول عن بكرة ابيه؟

عملية «التبديل» هذه تسمى خصخصة، وهي بكل بساطة «تغيير مشغل ومدير» هذه المرافق، وبهذا المثال اعتبرنا الحكومة هي المدير، والمواطن هو المستهلك.

كذلك، اثناء الخصخصة، سيتغير دور المواطن من مستهلك، الى مستهلك «شريك»، والشريك له الحق القانوني بالمطالبات وتغيير المدير والنظام الإداري، عن طريق الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، مثلما هو حاصل في الشركات المدرجة مثلا. طبعا

المدير والمشغل الجديد سيسعى للحصول على رضا المستهلك، والا سيتم تغييره بإدارة جديدة، او تتم «شرشته» في الجمعية العمومية، فتصبح القوة الحقيقية في يد المستهلك او مجموعة مستهلكين التحديق والمتفكين.

باختصار، الخصخصة هي «نظام اداري اكثر عصرية..» فهي ليست سرقة، ولا صفقة بين

الحكومة والتجار، ولا مشروع لبيع بلد، ولا شيء من هذه الشعارات الجاهلة غير المنطقية.. ويستطيع اي مواطن ان يملك بها، والمشاركة فيها والاستفادة منها، مثلها مثل اي شركة مدرجة، وكذلك

الخصخصة هو استثمار مثالي للشعب بشكل عام، لأن مخاطره معقولة، وأسعار الاستثمار مناسبة

وفي متناول الجميع.

في النهاية.. سؤال لكل من يطالب «بالحكومة المنتخبة» لكنه معارض للخصخصة.. هل هناك دولة في العالم فيها «حكومة منتخبة» دون خصخصة؟

انخفاض مخاطر التضخم رغم تباطؤ النمو الاقتصادي

«الوطني»: عدم اليقين من رفع الفائدة الأميركية يضعف الدولار

بعد أن فاجأ بنك اليابان السوق وأبقى سعر الفائدة على الودائع عند 0,1% وشرائط الأصول عند 80 تريليون ين سنويا. وتمكن الين من بلوغ أدنى مستوى له عند 106,92 بعد اجتماع بنك اليابان وأنهى الأسبوع عند 106,50.

أسعار السلع

وبين التقرير ان أسعار النفط ارتفعت إلى مستوى جديد لعام 2016، بدعم من ضعف الدولار وتراجع الإنتاج في أميركا. وتم تداول العقود المستقبلية لخام برنت عند 48,50 دولارا للبرميل وارتفع الخام الأميركي إلى 46,60 دولارا للبرميل، ليلعب كلاهما بذلك مستويات جديدة لعام 2016. وقد ارتفع مزيج برنت ومتوسط غرب تكساس بمقدار الثلث تقريبا عن مستويات الهبوط في أبريل، وبنسبة 75٪ فوق المستويات الدنسا التي بلغت في 2016، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج وتراجع الدولار الذي بلغ أكثر من 6٪ مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى هذه السنة. ولكن الإدارة الأميركية لمعلومات الطاقة أفادت بزيادة قدرها 2 مليون برميل سنو إمدادات النفط الخام للأسبوع المنتهي في 22 أبريل وكان معهد البترول الأميركي قد أفاد بتراجع قدره 1,1 مليون برميل، رغم توقع المحللين بزيادة قدرها 800 ألف برميل.

ومن ناحية المعادن الثمينة، ارتفعت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى لها منذ 14 شهرا، إذ تسبب انخفاض الدولار وعدم اليقين الناتج عن قرار بنك اليابان بإبقاء سياسته المالية على حالها، بدعم هذا المعدن الثمين الذي تمكن من بلوغ أعلى مستوى له عند 1296,85 دولار.



رغم تراجع الدولار وارتفاع نقطة تعادل التضخم يبقى المجلس الفيدرالي غير مقتنع بأن الاقتصاد العالمي خرج من ازمته

ثابتة للاجتماع الثالث على التوالي. وإضافة لذلك، فإن التوقعات المنخفضة للبنك المركزي الأوروبي لتسهيل السياسة دعم أيضا اليورو، الذي أنهى الأسبوع عند 1,1451، وارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار ليصل إلى أعلى مستوى

من 21٪ وهي النسبة السابقة للمقارن.

ومن ناحية الصرف الأجنبي، قال التقرير ان اليورو بدأ الأسبوع عند 1,1228 وتمكن من بلوغ أعلى مستوى له عند 1,1413 بعد أن أبقى المجلس الفيدرالي أسعار الفائدة

طلبات البطالة ترتفع ولكن دون توقعات السوق

الادنى منذ 1973. ويشير مستوى صرف العملة المتدني إلى ان الشركات متفائلة بشأن احتمالات ارتفاع الطلب، وذلك بعد الطلب الضعيف في الربع الأول. وسيعتمد رفع الإنفاق الاستهلاكي، الذي يشكل 70٪ من الاقتصاد، على التحسن المتواصل في سوق العمل المتوافق مع ارتفاع نمو الأجور.

قال تقرير «الوطني» ان طلبات البطالة تراوحت الأسبوع الماضي حول أدنى مستوياتها منذ أربعة عقود، وأظهرت ان سوق العمل بقي محور الاقتصاد الأميركي. وارتفعت طلبات الإعانة الأولية للبطالة بواقع 9 آلاف طلب لتصل إلى 257 ألف في الأسبوع المنتهي في 23 أبريل. وكان عدد طلبات الأسبوع السابق البالغ 248 ألف هو

بارتفاع 3٪ في أبريل الماضي «كامكو»: بفضل أسعار النفط.. أعلى أداء للبورصة في 20 شهرا

التي شهدت أداء إيجابيا خلال شهر أبريل باستثناء مؤشر قطاع النفط والغاز وقطاع التأمين. وقد تصدرت القطاعات الصغيرة مثل قطاع الرعاية الصحية والتكنولوجيا قائمة أفضل القطاعات أداء حيث حققت عوائد بلغت نسبتها 7,2٪، تلاها قطاع المواد الأساسية (3,2+٪)، ثم قطاع الصناعات (3,1+٪). هذا وقد انعكس ذلك على نشاط التداول في السوق الذي سجل تراجعا في كمية الأسهم المتداولة لا يتعدى نسبة 1,3٪ ليصل عدد الأسهم المتداولة إلى 3,9 مليارات سهم، في حين انخفضت القيمة المتداولة خلال شهر أبريل بنسبة 15,8٪ وبلغت 277 مليون دينار.

20 شهرا خلال شهر أبريل، حيث علق المؤشر تعاملات شهر أبريل بارتفاع بلغت نسبته 3,1٪ في حين أعلق المؤشر الوزني على ارتفاع بنسبة 1,8٪. وسجل مؤشر «الكويت» 15 الشركات ذات الرسمة الكبيرة ارتفاعا طفيفا بلغت نسبته 1,5٪، مما يشير إلى تركيز التداول على أسهم المضاربة الصغيرة. وقد وازنت المكاسب التي حققها السوق طوال الأشهر الثلاثة الماضية جزئيا التراجع الحاد الذي شهده في شهر يناير وخفضت نسبة التراجع التي سجلتها المؤشرات الثلاث منذ بداية العام وحتى تاريخه إلى 4٪. إضافة إلى ذلك، انعكس الأداء الإيجابي للسوق على الأداء الشهري لمؤشرات القطاعات

قطر عن وضع تسعيرة للبيزنز والديزل مرتبطة بالسوق العالمي على غرار الخطوات التي اتخذتها الإمارات، في حين تعززت الكويت رفع أسعار الكهرباء والمياه. وفيما يتعلق بأرباح الأسواق في الربع الأول من عام 2016، فقد استمرت معظم البنوك في تسجيل ارتفاع في الأرباح خاصة في السوق السعودية (5+٪) حيث أعلنت البنوك عن نتائجها المالية مما خفف من حدة المخاوف من احتمال تباطؤ النمو الاقتصادي في المملكة. وحول السوق الكويتي، قال التقرير ان المعنويات الإيجابية السائدة في سوق النفط دفعت المؤشرات السعري إلى تسجيل أعلى ارتفاع شهري منذ حوالي

قال تقرير شركة كامكو للاستثمار: ان أسواق الأسهم الخليجية واصلت اتجاهها الصعودي خلال شهر أبريل مدفوعة بالعوامل بدءا من حالة التفاؤل التي سادت سوق النفط قبيل اجتماع الدول المصدرة للنفط - أوبك (والتي فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن تجميد الإنتاج النفطي)، ثم الإنجاز الإيجابي الذي عم أسواق الأسهم العالمية. وسجل سوق الأسهم السعودي أعلى المكاسب خلال شهر أبريل وذلك نتيجة التفاؤل بإعلان عن خطة جديدة للنمو الاقتصادي في المملكة تحمل اسم «رؤية السعودية 2030»، حيث تهدف هذه الخطة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية في السعودية للحد من اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط رغم أنه لن يتم نشر التفاصيل الدقيقة للخطة وأهدافها على المدى القصير إلا بحلول الشهر المقبل.

وأشار التقرير إلى ان أسواق الأسهم العالمية حافظت على أداؤها الإيجابي حيث كان من المستبعد أن يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل والذي انعقد في الأسبوع الماضي. وقد أبقى المجلس في اجتماعه على أسعار الفائدة ثابتة دون تعديل وأوضح أنه لا يرى أي داع للتعجل في رفع أسعار الفائدة في ظل ظروف تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة على الرغم من أن لجنة السياسة النقدية بالمجلس قد أكدت على تحسن أحوال سوق العمل. إضافة إلى ذلك، سلسل الاجتماع الضوء على استمرار حالة عدم اليقين بشأن نمو الاقتصاد العالمي والتي جعلت المجلس يتوخى الحذر في رفع أسعار الفائدة. وعلى الصعيد الاقتصادي، أحرزت دول مجلس التعاون الخليجي تقدما في تنفيذ خطط ضبط الأوضاع المالية العامة، حيث تعززت السعودية إصدار أول سندات دين دولية منذ ما يقرب من 25 عاما هذا بالإضافة إلى طرح إمارة أبوظبي سندات للبيع لأول مرة منذ سبع سنوات، في حين تبذل قيمة تلك الإصدارات 10 مليارات دولار و5 مليارات دولارات، على التوالي. أما من ناحية خفض الدعم، أعلنت

تجارة TIJARA

شركة التجارة والاستثمار العقاري ر.م.م. REAL ESTATE INVESTMENT

FROM LAND TO LANDMARK

تذكير

لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

يسر شركة التجارة والاستثمار العقاري ش.م.ك. عامة تذكير المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمقرر عقدها في مقر الشركة الكائن في الشرق - شارع خالد بن الوليد - برج 25 فبراير - الدور 24 وذلك يوم الاثنين الموافق 2016/5/10 في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف .

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والتصديق عليه.
2. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والتصديق عليه.
3. سماع التقرير الخاص بأبي محافل وسدتها الجهات الرقابية.
4. سماع تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والتصديق عليه.
5. مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والتصديق عليه.
6. الموافقة على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
7. الموافقة على المعاملات مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
8. الموافقة على تسمية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
9. الموافقة على توظيف مجلس الإدارة بشرأه أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10 ٪ من عدد أسهمها وذلك وفقاً لنواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولتاحته التنفيذية وتعديليهما.
10. الموافقة لترئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة أن يتجر حسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وذلك وفقاً لنص المادة (19V) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ونص المادة رقم (17) من النظام الأساسي للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
11. الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم أو أزواجهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصريفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها وذلك وفقاً لنص المادة (19A) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
12. إخطار طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء منهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
13. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أعمالهم.
14. تعيين أو إعادة تعيين الهيئة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أعمالهم.
15. انتخاب مجلس إدارة جديد لثلاث سنوات القادمة.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31

- أولاً الموافقة على تخفيض رأس مال الشركة من (28.816.200/800) إلى (27.000.000/800) بمقدار (1.816.200/800) وذلك لإلغاء جزء من الحسابات التراكمية المدرجة في بيان الدخل لعام 2015.
- ثانياً تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي وكما في التأشير بالسجل التجاري بتاريخ 2015/10/10 كالتالي:
- النص الحالي:
- «حد رأس مال الشركة يبلغ 28.816.200/800 د.ك موزعاً على 288.162.000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية»
- النص المقترح:
- «حد رأس مال الشركة يبلغ 27.000.000/800 د.ك موزعاً على 270.000.000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية»
- وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.
- ثالثاً إضافة مادة رقم (54) إلى النظام الأساسي للشركة:
- تنص المادة المقترح إضافتها على التالي:
- (يجوز للشركة أن تشتري أسهمها (أسهم الخزينة) بما لا يتجاوز عشرة بالمائة (10 ٪) من عدد أسهمها المصدرة بغيرها السوية، وذلك وفقاً لأحكام القانون وفقاً لأحكام وإجراءات الجهات الرقابية المختصة).

فهي المادة المساهمين مراجعة

السادة / الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - برج أحمد - الدور الخامس وذلك لاستلام الدعوة وجدول الأعمال

شركة التجارة والاستثمار العقاري ش.م.ك. عامة

www.tijara.com.kw

للاستفسار: 1888809



شركة الاتحاد العقارية

UNION REAL ESTATE COMPANY

شركة مساهمة كويتية (مقتلة)

إعلان تذكيري

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31

يسر مجلس إدارة شركة الاتحاد العقارية (ش.م.ك) مفضلة تذكير السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 المقرر عقدها يوم الاثنين الموافق 2016/5/9 وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحاً - في مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - قاعة الدور الثالث ساحة (8) وذلك للنظر في البنود الواردة على جدول الأعمال.

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور أو من ينوب عنهم مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - بجانب مستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس، هاتف: 22464585 - 22464565 - لاستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال خلال ساعات العمل الرسمية مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم، وذلك قبل انعقاد إجتماع الجمعية العمومية بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

والله ولي التوفيق،،،،

مجلس الإدارة